



الجمهورية اللبنانية المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

الصادر: 1401
التاريخ: 21

معالي وزير الطاقة والمياه الدكتور وليد فياض المحترم

الموضوع: منع ري المزروعات من مياه نهر الليطاني وروافده وضرورة تأمين مقتضيات الامن الصحي وجودة مياه الري وسلامة الغذاء في إطار السعي والبحث عن الأمن الغذائي.

المراجع:

- القانون معجل رقم 35 الصادر في 24 تشرين الثاني سنة 2015 قانون سلامة الغذاء.
- القانون رقم 192 الصادر بتاريخ 16 تشرين أول 2020 الرامي الى تعديل القانون رقم 77 الصادر في 13 نيسان سنة 2018 قانون المياه.
- مقتضيات حماية الصحة العمومية.

لما كانت المادة 8 من قانون سلامة الغذاء قد فرضت على المزارع: "المحافظة على سلامة الانتاج النباتي أو الحيواني وجودته وأن يتخذ الاجراءات اللازمة لمنع تلوثه".

ولما كانت المادة 86 من قانون المياه قد اوجبت على كل فرد المساهمة الفعالة في المحافظة وعلى النظم البيئية المائية والمياه وحمايتها. وأولت السلطات العامة وعلى الاخص المؤسسات العامة للمياه والمحافظين ووزارة البيعة، كل ضمن نطاق صلاحياته السهر على حماية المياه والنظم البيئية المائية وذلك وفقاً للاحكام القانونية النافذة.

ولما كان لا يزال حوض نهر الليطاني يعاني من مشكلة تدفق مياه الصرف الصحي الى نهر الليطاني وروافده بشكل غزير يصل سنوياً الى حدود 47 مليون متر مكعب في الحوض الاعلى، بسبب التعثر غير المفهوم من قبل الجهات المعنية بتطبيق القانونين 63 و64 للعام 2017 والتي اقرت سلسلة مشاريع للبنى التحتية للصرف الصحي ومعالجته وأمنت الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع من خلال التمويل المحلي والقروض الخارجية.





الجمهورية اللبنانية المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

الصادر: ١٢٥١
التاريخ: ٢١

معالي وزير الطاقة والمياه الدكتور وليد فياض المحترم

الموضوع: منع ري المزروعات من مياه نهر الليطاني وروافده وضرورة تأمين مقتضيات الامن الصحي وجودة مياه الري وسلامة الغذاء في إطار السعي والبحث عن الأمن الغذائي.

المراجع:

- القانون معجل رقم 35 الصادر في 24 تشرين الثاني سنة 2015 قانون سلامة الغذاء.
- القانون رقم 192 الصادر بتاريخ 16 تشرين أول 2020 الرامي الى تعديل القانون رقم 77 الصادر في 13 نيسان سنة 2018 قانون المياه.
- مقتضيات حماية الصحة العمومية.

لما كانت المادة 8 من قانون سلامة الغذاء قد فرضت على المزارع: "المحافظة على سلامة الانتاج النباتي أو الحيواني وجودته وأن يتخذ الاجراءات اللازمة لمنع تلوثه."

ولما كانت المادة 86 من قانون المياه قد اوجبت على كل فرد المساهمة الفعالة في المحافظة وعلى النظم البيئية المائية والمياه وحمايتها. وأولت السلطات العامة وعلى الاخص المؤسسات العامة للمياه والمحافظين ووزارة البيئة، كل ضمن نطاق صلاحياته السهر على حماية المياه والنظم البيئية المائية وذلك وفقاً للاحكام القانونية النافذة.

ولما كان لا يزال حوض نهر الليطاني يعاني من مشكلة تدفق مياه الصرف الصحي الى نهر الليطاني وروافده بشكل غزير يصل سنوياً الى حدود 47 مليون متر مكعب في الحوض الاعلى، بسبب التعثر غير المفهوم من قبل الجهات المعنية بتطبيق القانونين 63 و64 للعام 2017 والتي اقرت سلسلة مشاريع للبنى التحتية للصرف الصحي ومعالجته وأمنت الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع من خلال التمويل المحلي والقروض الخارجية.



ولما كانت المتساقطات الغزيرة هذا العام وإن كانت قد زادت من تصريف نهر الليطاني و روافده، الا انها ليست كفيلة وحدها برفع التلوث عن النهر في ظل عدم معالجة مشكلة التلوث وازالة مصادره، وبالتالي كانت ولا تزال مياه نهر الليطاني في الحوضين الاعلى والادنى غير مطابقة لمعايير ومواصفات مياه الري، وتالياً فإن المزروعات المروية من هذه المياه لا تكون مطابقة لمواصفات ومعايير سلامة الغذاء، وتشكل تهديدا للصحة العامة للمستهلكين.

ولما كان في اطار السعي الى تأمين مقتضيات الامن الغذائي والتشجيع على الزراعة قد رصدت فرق المراقبة التابعة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، مباشرة انشطة ري عدد من المحاصيل الزراعية من مياه نهر الليطاني وبعض روافده الملوثة، ولما كانت مياه نهر الليطاني لا تزال غير مطابقة للمعايير الجرثومية لإستخدامها لري المزروعات، بحسب معايير منظمة الصحة العالمية (WHO) و منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (FAO)، خاصة وان نسبة القبوليات الاجمالية ونسبة القبوليات المتحملة للحرارة في بعض المواقع تبلغ اكثر من 5,000,000 مستعمرة في المئة ميليلتر وفقا للتحليل الدورية التي تجريها المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بينما الحد الاقصى المسموح به في كل 100 ميليلتر هو 1000 مستعمرة بالنسبة للقولونيات الاجمالية و100 مستعمرة بالنسبة للقولونيات المتحملة للحرارة وفقا لل FAO او 1000 مستعمرة للقولونيات المتحملة للحرارة وفقا لل WHO، أي أن الجراثيم تتخطى مئات آلاف أضعاف كل المعايير العالمية التي تم وضعها لمياه الري، وحيث انه لا يمكن تحقيق مقتضيات الامن الغذائي على حساب الامن الصحي وجودة الغذاء،

لذلك، يرجى التفضل بإتخاذ الاجراءات الرامية لتعميم منع ري كافة الاراضي والمحاصيل الزراعية من مياه نهر الليطاني في حوض نهر الليطاني الاعلى ضمن نطاق محافظتي بعلبك الهرمل و البقاع وتكليف من يلزم لتطبيق هذا التعميم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

رئيس مجلس الادارة/ مدير عام

المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

د. سامي علوية

